Planetary Security
INITIATIVE

إعلان لاهاي لأمن الكوكب

بهذا الإعلان[1]، نضع برنامج عمل لجماعات الممارسة حول أمن الكوكب. ويستند برنامج العمل إلى الموضوعات ذات الأولوية والمناطق الجغرافية التي يتناولها مؤتمر أمن الكوكب ٧١٠٢ ويسعى لوضعها في إطارها الملائم. لقد قررنا اليوم اتخاذ خطوات جادة لتطوير ستة مجالات للعمل:

١.	**إنشاء مقر مؤسسي لأمن المناخ**
٢.	**تنسيق الاستجابات للهجرة والتغير المناخي**
٣.	**تعزيز المرونة الحضرية**
٤.	**دعم التقييم المشترك للمخاطر في بحيرة تشاد**
٥.	**دعم التنمية المراعية لظروف المناخ والصراعات في مالي**
٦.	**دعم استراتيجيات المياه المستدامة في العراق**

1 لا يُنشئ هذا الإعلان أية حقوق أو التزامات بموجب القانون الدولي.

مقدمة

ينعقد المؤتمر السنوي الثالث لأمن الكوكب في لاهاي، هولندا في ٢١-٣١ ديسمبر ٧١٠٢ لمناقشة الطرق التي يتم بموجبها اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن مخاطر تغير المناخ والأمن. وتعتبر المخاطر المرتبطة بالمناخ عاملاً رئيسيًا بل ودافعًا أساسيًا في بعض الأحيان للنزاعات البشرية وانعدام الأمن. على مدى السنوات العشر الماضية ازداد الفهم والوعي بهذه المخاطر بدرجة كبيرة. وقد حان الوقت الآن لتكثيف العمل من أجل تحويل المعرفة إلى أفعال.

يتطلب التعامل الناجح مع التحديات الأمنية المرتبطة بالمناخ تقاسم المعرفة وإبرام الشراكات والخروج من العزلة. كما يتطلب ظهور جماعات ممارسة جديدة. نهدف في إطار الالتزامات الواردة في هذا الإعلان لتوحيد ودعم هذه الجماعات الجديدة وإعطاء زخم لها لتقليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. التحديات في هذا المجال عالمية ومحلية. فهي عالمية بسبب دور النظام متعدد الأطراف في إعداد المبادرات وتمويلها، ومحلية لأن الحلول لا تناسب قط جميع الحالات ويجب أن تتم دراستها محليًا. ويجب أن يعمل جدول أعمالنا على كلا المستويين.

برنامج العمل

وكالة جديدة أو إنهاء دور هيئات الأمم المتحدة الأخرى في التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وإنما هو يساعد في تطوير هيئات الأمم المتحدة القائمة حتى يتمكن نظام الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور المنوط به لمجابهة التحديات الحالية والمرتقبة.

2. تحسين التنسيق بشأن الهجرة: يشهد العالم مستويات غير مسبوقة من الهجرة. ويرتبط الإدراك الأكثر قوة بمدى تأثير المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ على الهجرة بالاستجابات السياسيةالملائمة للمهاجرين والمجتمعات المضيفة في الدول الأم ودول المرور العابر والوجهات. ويجب التعامل مع هذا الإدراك من خلال (تطبيق) الميثاق العالمي للهجرة واللاجئين والهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، وإعلان نيويورك حول اللاجئين والهجرة. ويجب أخذ المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات وبرامج التمويل للتعامل مع الأسباب الجذرية، وأيضًا استراتيجيات الإدارة المستدامة للهجرة. لتحقيق هذه الغاية، ندعو المشاركين المعنيين في جماعة الممارسة لأمن الكوكب بدء حوار حول الروابط الكائنة بين تغير المناخ والهجرة والأمن تستنير به مفاوضات الميثاق العالمي ثم عند تطبيقه لاحقًا على سبيل المثال.

1. مقر مؤسسي لأمن المناخ: في العام الذي اجتاحت فيه الفيضانات ملايين المنازل في منطقة جنوب آسيا، تسببت الأعاصير المتتابعة في إحداث دمار وخراب كبير في دول الكاريبي بينما تمخض الجفاف عن الإضرار بالأمن الغذائي في القرن الإفريقي. تؤدي الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وتعكف على تطوير الخطط للاستجابة على نحو ملائم. غير أن المسؤولية والقدرة على القيام بذلك تقع على عاتق المؤسسات والسلطات المختلفة. ولتحقيق هذا الهدف، فإننا نضم أصواتنا إلى الدعوات الموجهة للأمم المتحدة لإنشاء مقر مؤسسي معني بأمن المناخ – إما عبر تعيين مبعوث خاص لأمن المناخ، أو تأسيس وحدة في مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، أو كليهما. فمن شأن ذلك دعم نظام الأمم المتحدة – وبالطبع آليات الحوكمة العالمية الأخرى – في تنسيق أعماله الخاصة بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، ويشمل ذلك إجراء تقييمات مشتركة للمخاطر والمساعدة في إدارتها.

يستند هذا الاقتراح إلى اقتراحات سابقة ويتوافق مع طلب الدول الجزرية الصغيرة تطوير نهج استباقي أفضل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونود أن نشير إلى أن بناء هذه القدرات لا يرقى إلى إنشاء

5. التنمية المراعية لظروف المناخ والصراعات في مالي: تواجه مالي العديد من التحديات المتشابكة الخاصة بالحوكمة والأمن والبيئة. وقد شهد الموقف السياسي والأمني تقلبات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من عقد اتفاقية السلام في ٢٠١٥. وهناك أيضًا التحديات البيئية مثل الجفاف والتصحر الآخذ في التوسع والتي تجعل من الصعب تحقيق السلام والتنمية المستدامة. لتحقيق الاستقرار في مالي، ندرك أن التعامل مع المشاكل البيئية مثل الجفاف والتصحر، على سبيل المثال من خلال دمج إدارة الموارد الطبيعية مع استراتيجيات الأمن الوطني وسياسات الهجرة، خطوة حيوية لتحقيق الأمن والاستقرار والاستدامة. وندعو كافة الأطراف الفاعلة في مالي لإعادة تقييم استراتيجياتها بناءً على ما هو معلوم حول المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، ودمج هذه الأمور في عمليات ومؤشرات التخطيط والتطبيق والتقييم الحالية. يبرز ذلك الحاجة لتحسين القدرات من أجل تقييم المخاطر المُركبة ومراقبتها والتخطيط المتكامل لمواجهتها. كما يتطلب من وكالات الإغاثة اختبار المناهج المتكاملة – مثل مشاريع التكيف المراعية لظروف الصراع، وتوظيف الشباب في المشاريع الذكية المراعية لحالة المناخ، فضلاً عن برامج الطاقة المتجددة والحوكمة، من أجل تدعيم الاستقرار الدائم في مالي.

6. دعم استراتيجيات المياه المستدامة في العراق: يأتي تحقيق الاستقرار والمساعدة الطارئة كأولى الأولويات لدولة العراق اليوم. غير أن إدارة الموارد الطبيعية المستدامة والعادلة، لا سيما الموارد المائية، يكمن وراء جميع التحديات في عراق ما بعد «داعش». وهي أيضًا مشكلة عابرة للحدود في قلب التوترات الجيوسياسية في المنطقة بوجه عام وأساسية لفرص تحقيق السلام الدائم في العراق.

نشجع على الاستثمار في إعادة إنشاء البنية الأساسية الحيوية للمياه وبذل الجهود الإنسانية وتلك الرامية لتحقيق الاستقرار والتي تعزز الحصول على الماء النقي وخدمات الصرف الصحي الأساسية. كما نشدد على الحاجة لاتباع مناهج طويلة المدى لتحقيق الأمن المائي الذي يعد عاملاً أساسيًا في تغير المناخ. ويتطلب ذلك دعم المؤسسات المحلية والوطنية القائمة والخاصة بإدارة المياه، وإدارة المعلومات المُحسنة إلى جانب الاستفادة من الجهود الحالية لتعزيز التعاون بشأن موارد الأنهار العابرة للحدود. ولا يجب تأجيل مثل تلك الخطوات إلى ما بعد توقف الصراعات. فقد أصبحت المياه أحد أكبر الأهداف الاستراتيجية لكل المجموعات المنخرطة في الصراع. وتعتبر هذه الخطوات مكونًا رئيسيًا لأية استراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام.

نوجه الشكر لهولندا لاستضافة هذه النسخة من مؤتمر أمن الكوكب ونتطلع للالتقاء مجددًا في لاهاي عام ٢٠١٨.

3. المرونة الحضرية: لا يزال التوجه نحو التوسع الحضري السريع في العواصم والمدن الثانوية يتواصل بلا توقف. يفاقم تركيز السكان والبنية الأساسية والنشاط الاقتصادي والخدمات التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتغير المناخ في المدن. وعلى الرغم من توفير المدن للعديد من المزايا للكثيرين، فإن التوسع الحضري يفاقم ويبرز دومًا أوجه عدم المساواة عبر وجود الأغنياء والفقراء جنبًا إلى جنب. وهذا بدوره يشكل عاملاً مؤديًا إلى عدم الاستقرار والصراع.

ولتغير المناخ والصراعات تأثيرات عميقة على المدن، غير أن الاعتراف بالتقاطع والتفاعل بين التغير المناخي وعدم الاستقرار الحضري والعنف في عمليات التخطيط الحضري يتم حاليًا على نطاق ضيق. تُثمن هدف التوسع الحضري المستدام المحدد في جدول الأعمال الحضري الجديد، بينما نعترف بغياب الشروط المحددة للتعامل مع المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في المناطق الحضرية. ويمكن معالجة هذا الغياب بتطبيق جدول الأعمال الحضري الجديد.

من دون الاعتبار الكافي، لا تتضمن أغلب عمليات التخطيط الحضري المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ويعد رأب الفجوات في مجال البحوث والسياسات والتطبيق أمرًا مهمًا لضمان سلامة المدن واعتبارها أماكن مستدامة يمكن العيش فيها. ولتحقيق هذا الهدف، ندعم جهود الشراكة من أجل المرونة الحضرية. ونشجع على وجه الخصوص أعضاء جماعات الممارسة لأمن الكوكب وشبكاتها، والتي تركز بشكل منفصل على التغيير ومنع الصراعات وديناميات التوسع الحضري، وندعوها لإجراء التخطيط المشترك لكيفية تعزيز مرونة المواطنين في الأماكن الحضرية. ويجب أن تستند هذه الجهود إلى شبكات المرونة الحضرية القائمة ومحافل البلديات لتشجيع المناقشات وتبادل السياسات حول كيفية التعامل مع المخاطر ذات الصلة والتي تواجه المدن بفعل التغير المناخي والصراع كملمح مهم من أجل التوسع الحضري المستدام.

4. التقييم المشترك للمخاطر في بحيرة تشاد: يعاني حوض بحيرة تشاد حاليًا واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم إذ يواجه السكان المقيمين حول البحيرة انعدام الأمن الغذائي. وتنتشر أعمال العنف بها على نطاق واسع. ويحتاج ما يقرب من ٧,٠١ مليون شخص لإعانة إنسانية عاجلة. وقد بذلت حكومات المنطقة والمجتمع الدولي جهودًا مكثفة للتعامل مع هذه الأزمة. وعلى الرغم من ذلك، تبقى هناك تحديات متعلقة بالموازنة بين الاستجابة للأزمة على المدى القريب ومنع تكرارها وتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد. ومع أخذ تعقيدات هذا الموقف في الاعتبار، يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام الجاد لفهم العوامل الأساسية المؤدية إلى الأزمة بما يساعد في الاستجابة الناجحة وترتيب الأولويات بكفاءة.

نحث جميع الأطراف الفاعلة والتي تعمل من أجل تخفيف وطأة الأزمة في بحيرة تشاد على مراعاة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتي تتجلى في المنطقة وأخذها في الاعتبار خلال مساعي التعامل مع الأسباب الجذرية للأزمة أو أعراضها. ويتم ذلك على سبيل المثال من خلال إصلاح رأس المال الطبيعي المتدهور لتوفير فرص لكسب العيش للسكان النازحين والحيلولة دون نشوب صراعات أخرى، حسب مقترحات مبادرة الحكومات الإفريقية حول استقرار الاستدامة والأمن في إفريقيا (3S). ولتحقيق هذا الهدف، ندعم مشروع G7 لتقييم مخاطر بحيرة تشاد، وهو جهد منسق للتعامل مع الفجوات المعرفية الحرجة يوفر الأساس الذي تقوم عليه إجراءات الحكومات المعنية، بمساعدة مشروع G7 والحكومات والمنظمات الأخرى لمجابهة المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في المنطقة.